مجلة دفاتر المتوسط
ISSN:23535-035
EISNN:2661 -7439

المجلد :07 ، العـدد:01 (جوان 2023)، ص 92- 118

أثر البيئة الإقتصادية والإجتماعية–الثقافية على أداء الإدارة العامة: دراسة مقارنة بين المغرب وتونس.

(The impact of the economic, social and cultural environment on the performance of public administration: A comparative study of Morocco and Tunisia).

سمية دندوقي[1]، ميلود قاسم[2]

Soumia dendougui[1], miloud gacem[2]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)، dendougui.soumia@univ-ouargla.dz

[2] جامعة قلصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، gacem.miloud@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/26 تاريخ القبول: 2023/04/28 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

يتحدد النطاق العام لورقة بحثنا على حصيلة العوامل المتصلة في بيئة مجتمع ما وأثرها على أداء الإدارة العامة وفق المدخل البيئي المقارن، في كل من المغرب وتونس، ومن ثم معرفة درجات التفوات في المؤشرات المتعلقة بالبيئة الإقتصادية ونفس الأمر ينطوي على البيئات الاخرى، لذا ستحاول الدراسة التطرق إلى إيكولوجية الإدارة العامة لفهم هذا المدخل، ومعرفة تفاعل الإدارة العامة مع العومال البيئية المختلفة، كما تستند المقالة على التعرف على أثر البيئة الإقتصادية والإجتماعية–الثقافية في كل من المغرب وتونس.

كلمات مفتاحية: الإدارة العامة المقارنة.، المدخل الإيكولوجي.، البيئة الإقتصادية.، البيئة الإجتماعية.، الجهاز الإداري.

Abstract:

The general scope of our research paper is determined by the outcome of factors related to a society's environment, and their impact on the performance of public administration in both Morocco and Tunisia, and then knowing the degrees of missing in indicators related to the economic environment and the same matter involves other environments, so the study will try to address To the ecology of public administration. The article is also based on identifying the impact of Morocco and Tunisia economic and socio-cultural environments.

Keywords: Comparative public administration. The ecological approach. The economic environment. The social environment. Administrative syste

المؤلف المرسل: سمية دندوقي، الإيميل dendougui.soumia@univ-ouargla.dz

1. مقدمة:

كثيرا ما ترمي الدراسات للإدارة العامة في بلوغ أهداف تسعى دائما إلى تحقيقها ولعلى أهم هدف يكمن في البحوث الأكاديمية والعملية التطبيقية، وبما أن الإدارة العامة جزء من نشاط الجهاز الحكومي، فإن أنظمة الإدارة العامة في المجتمعات تخلق ضمن متغيرات بيئية تأثر وتتأثر فيما بينها، محصلة تفاعل لما تفرزه نتاج الظروف والعوامل التي نشأت ونمت فيها، بالتالي لفهم أداء وأنظمة الإدارة العامة في الدول إن كانت متخلفة أو متقدمة بداية وجب البدأ من تحليل البيئة ودراستها وهو ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا لمعرفة أداء الإدارة العامة في كل من المغرب وتونس،لهذا سيحاول المقال بتسليط الضوء على أهم البيئات خاصة الإقتصادية، والاجتماعية–الثقافية التي تنعكس على مستوى أداء الجهاز الإداري في كل من تونس والمغرب، لكن هذا لايعني أن العوامل البيئية الأخرى أقل شأنا، بالتالي فإلى أي مدى تؤثر متغيرات البيئة الإقتصادية ولاإجتماعية الثقافية على مجال وإطار عمليات الإدارة العامة في المجتمع المغربي والتونسي؟

تكمن أهمية البحث في:

- هدف الدراسة بالمقارنة معرفة البيئات المختلفة المؤثرة على أداء الجهاز الإداري في كل من المغرب وتونس.
- معرفة التفاوت في المؤشرات المحددة للعوامل البيئية ونتائجهما بين البلدين.
- التعرف إلى أثر البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في تونس والمغرب.

كما تتحدد فرضية بحثنا من خلال ماسنحاول الإجابة على إشكاليتنا:" تؤدي الظروف الإقتصادية والإجتماعية في مجتمع المغربي والتونسي إلى حالة اللاإستقرار السياسي، فكلما كان هنالك إستقرار في البيئة الإقتصادية ومستوى معيشي مناسب للأفراد كلما ساهم في بلوغ الإستقرار السياسي في الدولة".

وللإجابة على الإشكالية والفرضية سنحاول إستخدام المنهج البيئي المقارن من خلال الإستعانة بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية الثقافية ومحاول فهم مدى أثرها إما بالسلب أو بالإجاب على مستوى أداء الجهاز الإداري في كل من المغرب وتونس.

2. الإدارة العامة وتفاعلها مع العوامل الإيكلوجية:

تتفاعل الإدارة العامة بمحيطها البيئي من خلال عملية تأثير وتأثر متبادلة. إذ لا يمكن أن ندرس نظام إداري في مجتمع ما دون التطرق إلى بيئته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى الحضارية (التاريخية والجغرافية)، وغيرها من العوامل وتلعب هذه الأخيرة أهمية بالغة على أداء الإدارة العامة والمنظمات الجهاز الإداري إما بالسلب وبالإيجاب، ومن هنا سنحاول تحديد مفهوم إيكولوجية الإدارة العامة وماذا تعنيه، ومن ثم نتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة على الإدارة العامة وكيفية تفاعلها.

1.2 إيكلوجية الإدارة العامة:

إمتاز هذا المدخل بصفة خاصة في إبراز العلاقة التي تربط الإدارة العامة وبيئتها، ومن هنا بات يعرف على إيكولوجية النظم الإدارية دراسة العلاقة المتبادلة بين النظام الإداري وبيئته الإجتماعية (حسن، 2020، صفحة 76)، وذلك من خلال دراسة العوامل المختلفة التي تمنح مجتمعا ما خصائص تميزه عن مجتمع غيره، ويرى هذا المدخل بأن الأنماط الإدارية والوظيفية في كل دولة تتأثر بالعوامل سواء كانت سياسية أو إقتصادية وحتى إجتماعية وثقافية وغيرها من العوامل تتأثر كلها ببعضها البعض وينتج عنها نظاما معينا في الإدارة، وبدأ المدخل الإيكولوجي يتبلور بصفة واضحة ويأخذ مكانه منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة في الإتصال القائم بين الدول (محمود، 1975، صفحة 15).

فموضوع دراسة بيئة الإدارة العامة، ووفقا لجون جاوس John Gaus نادى بدوره بالتركيز على دراسة مختلف العوامل البيئية، والتي حصرها في كل من(الأشخاص، المكان والسكان، والتقدم التكنولوجي، إلى جانب القيم الإجتماعية والثقافية، وما إلى ذلك) لبلد ما هذه العوامل في نظره هي من تحدد وظائف الحكومة وطبيعة علاقاتها، كما قام كل من ريجز وآخرون بتطبيق أعمال جاوس وأتقنوا تطبيقها في بيئات مختلفة وغير غربية (Otenyo & Nancy , 2006, p. 3)، ويرى ريجز أن المنهج البيئي في دراسة الإدارة العامة لا يقتصر على دراسة مؤسساتها ونطاقها فحسب بل يعتبر أن المجتمع عنصر أساسي بطبيعته، وما يتوجب فعله إختبار جميع العوامل المؤثرة في المجتمع مثل(الخلفية التاريخية، والأيديولوجيات، وأنظمة القيم، والهيكل الاقتصادي، والبنية الاجتماعية)،...، بالإضافة إلى ذلك، تلعب البيئة دائمًا دورًا حيويًا في تشكيل النظم الإجتماعية وهذا يعني أن البيئات المختلفة ستنتج أنظمة مختلفة، إن النظر إلى دراسة الإدارة العامة كنظام مغلق، معزول عن بيئته، سيكون بعيدًا عن الواقع، وتعتبر في الأخير مجرد دراسات وبحوث وصفية (Peng, 2008, p. 218)، وهو ما يدعوا إليه ريجز أن ننقل الدراسات من طابعها التجريدي ونقلها إلى الأسلوب البيئي في معالجة البحث الإداري من خلال مضاعفة الدراسات المقارنة (خنيش، 2012، صفحة 231)، ومن بين الذين أيظا نادوا بدراسة الادارة العامة روبرت دال لمقاله الشهير تحت عنوان (علم الادارة العامة)، وإعتبر نقطة تحول هامة في تثبيت المدخل الإيكلوجي مؤكدا على الصلة الوثيقة التي تربط الإدارة العامة بمحيطها الإجتماعي (محمود، صفحة 15)، لذلك فبحسب الأستاذ خنيش يرى أن دراسة الإدارة العامة، لا يجب أن تقتصر فقط على دراسة نظامها كنظام مغلق أو إقصاء نظامها البيئي أو إهمال عامل دون غيره، بل يجب الأخذ بكل العوامل البيئية التي أفرزتها وحددت بنائها التنظيمي (سنوني، 2009، صفحة 284).

2.2 العوامل الإيكولوجية وأثرها على الإدارة العامة:

تتكون بيئة الادارة العامة من مجموعة من العوامل التي تؤثر عليها تتحدد في (عوامل سياسية، وإقتصادية، وإجتماعيية ثقافية، وعوامل تاريخية جغرافيا، إلخ...) (رضوان يحي، 2022، صفحة 99)، بحيث تشكل هذه العوامل نوع من الترابط والتشابك والتداخل فيما بينهما تحيط بالمجتمع وتؤثر في الإدارة، (محمود م.، صفحة 25).

ومن ثم فإن دراسة هذه العوامل يتم من خلال التطرق للمؤشرات التي تعبر عنها فعلى سبيل الحصر البيئة السياسي تتحدد وفق مؤشر(الإستقرار السياسي، إلى جانب المشاركة السياسية وإيديولوجية الدوظلة، وشكل الدولة وتكوينها)، أما العامل الإقتصادي يمكن دراسته من خلال مؤشر(تركيب الهيكل الإقتصادي، إلى جانب نوعية النظام الإقتصادي المتبع، من ثم مستوى توزيع الثروة والدخل).

أما العوامل الإجتماعية والتي يقصد بها تلك الأمور التي لها علاقة بالقيم واللغة والعادات السائدة في المجتمع ، في حين تعتبر العوامل الثقافية تلك الثقافة السائدة في مجتمع معين، خاصة(مؤشر التعليم، ومؤشر الأمية، ومستوى الثقافة)، (حسن، الصفحات 83-84)، بحيث تتمثل هذه الأنظمة الفرعية في البيئة السياسية والبيئية الإقتصادية والبيئة الإجتماعية والثقافية ، كونها تشكل مؤشرات ثانوية يكون تأثيرها واضح على أداء الجهاز الإداري ككل (سنوني، صفحة 283).

في حين تعد العوامل التاريخية والجغرافية فهي لا تقل شأنا عن ماذكرناه من العوامل السابقة بحيث تشكل العوامل التاريخية تراكم حضاري نتيجة ظروف تاريخية التي مر بها هذا المجتمع بالتالي تكون أثرت بصفة كبيرة على الأنظمة الإدارية...، في حين تكشل العوامل الجغرافية طابع الحياة الإجتماعية والثقافية فمثلا حجم الإقليم الدولة ، وعدد السكان والمناخ... وغيره من المؤشرات كلها لها أثر كبير على أداء الجهاز الإداري ككل، كما تنعكس الطبيعة الجغرافية على أداء وأخلاق الافراد وسلوكهم داخل الإدارة، كذلك مؤشر زيادة السكان هو الآخر بالنسبة للموارد **يوضح كيف يتمركز السكان وكيف ينتقل من اقليم لآخر مثلا كظاهرة النزوح الريفي والبحث عن حياة افضل في المدينة**، (محمود م.، الصفحات 25-26-27).

لذلك حسب الأستاذ خنوس سنوسي يرى أن دراسات المقارنة في الإدارة العامة ترتكز بالضرورة في الإهتمام بالأعمال التي تهتم بالجغرافية، والتاريخ والسكان والديانة والتقاليد والأعراف والهيكل الإجتماعي، والنظم الإجتماعية، وغيرها، الخاصة بالبلد محل الدراسة، كون الإدارة والسياسة يعدان جزءا من النظام الشامل (سنوني، صفحة 284)

3. أثر العوامل الإقتصادية على أداء الإدارة العامة في المغرب وتونس:

بداية، فإن متغيرات البيئة الإقتصادية كثيرة ومتشعبة إلا أنه سنحاول حصر إهتمامنا في نقطتين أساسيتين ألا وهما، تركيب الهيكل الإقتصادي، ومن ثم نمط توزيع الثروة والدخل.

1.3 تركيب الهيكل الإقتصادي:

في الواقع ، كثيرا ما يختلف طبيعة التركيب الهيكلي بحسب الاقتصاد المتواجد لكل دول ويظهر ذلك من خلال إنعكاس دوره على أداء الإدارة العامة وفي أجهزتها ومنظماتها وفي كثير من النواحي كالأهمية التي يوليها قطاع من القطاعات الاقتصادية لكل دولة وهذا ما سنوضحه في كل من البيئة الإقتصادية لدولة المغرب وتونس.

بحيث تتفاوت المجتمعات من حيث القطاعات الإقتصادية التي تضمها، والاهمية النسبية لكل قطاع ففي مجتمع ما قد يحتل قطاع زراعي حصة الأسد ويكون هو الأهم والعكس قد يولي القطاع الصناعي أهمية في مجتمع آخر، بالإضافة إلى السلوكيات الإجتماعية المرتبطة بكل قطاع وأثرها المباشر الذي ينعكس لامحالة أداء الجهاز الإداري الحكومي (شريف، صفحة 303) ، كما ينعكس الهيكل الإقتصادي القائم في دولة ما على الدور الذي توليه الحكومة، ويلعب مستوى التشتت للأنشطة الإقتصادية سواء نوعية القطاع والبعد الجغرافي على الدور الحكومي الذي هوالآخر يتفاوت بحسب درجة التعقيد أو بساطة الهيكل الإقتصادي للمجتمع (عاشور، 1979، الصفحات 204–206).

كما إمتاز إقتصاد الدول العربية(المغرب–تونس) بالتبعية كونه كان خاضعا للإستعمار مشكلا بذلك إقتصادا بدائيا، ومن مخلفات هذه التبعية سواء مستورداته التي تنحصر في سلع الإستهلاك الغذائية والصناعية أو بصادراته التي تقتصر كثيرا على بعض المواد الأولية (براهيمي، 1991، صفحة 37)، وبما أنها دول متقاربة من الناحية الجغرافية إلاّ أنها مختلفة في الهيكل الإقتصادي، فالمغرب تعد ثاني أكبر إقتصاد في المنطقة المغاربية، ويعرف إقتصادها تنوع من حيث تصدير للمنتجات الزراعية والسيارات والأسمدة (الدولي، 2018، صفحة 10) ، «...وبحسب تقديرات سنة 2013 المغرب يحتوي على 10% من المدخر العالمي من الفوسفات» (عمر و مسعود، 2016، صفحة 126) ، إلا أن هذا المورد لا يلبي كل إحتياجات الدولة وإقتصاد يستند بالأساس على الفلاحة بالدرجة الأولى، ما جعل التصنيع يتسم بالبطء وضعف في الاستثمار العمومي ومشاكل يعاني منها القطاع الزراعي بسبب تغيرات المناخ ومن جهة أخرى عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي بسبب زيادة الطلب (بوحفص، 2016، صفحة 12) .«أما تونس فهي بلد صغير جدا...تتواجد ضمن الدول ذات الدخل المتوسط وذات مصدر إقليمي مهم للمكونات الكرهبائية، وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة» (الدولي، صفحة 10) ، وبخصوص المعادن بحيث تتواجد تونس ضمن دائرة البلدان العربية التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمواد الاولية، أما المغرب فهي ضمن الدول التي تتوافر على موارد زراعية كافية ومواد اولية وامكانيات بشرية تساعدها على زيادة طاقة إنتاجها (براهيمي، صفحة 37) ، وفي مجال الزراعي تمثلت أهداف السياسة الزراعية لتونس بعد الاستقلال بتنمية وتنويع الإنتاج وسلكت الدولة خيارين اولهما تمثل في استخدام الوسائل الانتاجية. والثاني في إصلاح بنية الملكية الزراعية، إلا أنها كانت سياسيات زراعية فاشلة ومخيبة، أما المغرب لجأت في إعتمادعلى اصلاحيات تعلقت بالتقنيات اكثر للبنى الزراعية، اطلق عليها بعملية الحراثة (رحمة، 2000، الصفحات 115–124) «شهدت تونس صعوبات هيكلية ما أدى إلى تراجع في الاقتصاد بسبب إنخفاض أسعار النفط وتراجع حجم المبادلات بالتزامن مع ظهور مشاكل داخلية كنقص الإدخار والسياسات الغير رشيدة في الإدارة« (بوحفص، صفحة 12)، ومن بين الإختلالات

الهيكلية التي طالت دول المغرب العربي كتراجع أسعار الصرف، وضعف الرأس المال، ونقص الكفاءة في القطاع العام (مصطفي، 1999، صفحة 65)، .وفي سياق إعادة الهيكلة والتصحيح الإقتصادي تونس والمغرب تقعان ضمن الدول العربية متوسط الدخل وليست متجانسة تماما، غير أنها تشتركان بعدة خصائص فهي تتمتع بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبيا كما أنها تمتلك مؤسسات مالية واقتصادية متطورة الى حد ما (براهيمي، صفحة 37)، فمستوى التقدم الإقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى وهو ما يعود على إختلاف الهيكلة لأجهزة الإدارة العامة، فكلما إنخفضت درجة التقدم الإقتصادي كلما إختلف أداء المنظمات العامة وغلب عليها البساطة (حسن، صفحة 82) ،وتعود الأسباب الكامنة وراء إختلاف أنماط التنمية الصناعية في هذه الدول بالدرجة الأولى إلى الإيديولجية التي تتبعها الدولة، إلى جانب الإستراتيجية الإقتصادية الإجتماعية ومستوى التقدم الاقتصادي فيها (بنهنية، 2008، صفحة 117)، وهو ما يجعل الحكومة تتأثر بمستوى التقدم والنمو الإقتصادي،...عندما نكون أمام مجتمعات أقل تقدما، فإن الحكومات هذه الدول يستصعب عليها الإدارة كونها مطالبة بمهام تنموية تحتاج للكثير من الموارد وإمكانات كبيرة بالتوازي مع وجود تخلف إقتصادي يعيق المجتمع من إمكانية توفير هذه الموارد (عاشور، الصفحات 208–209).

وما يشكل عقبة أمام تقدم إقتصادياتها أنها ترتبط بالسوق الرأسمالية العالمية (براهيمي، صفحة 37) ، إلا أن الإستثناء وقع على تونس إذ تمكن اقتصادها خلال العشريتين (1985– 2004) المنصرميتن من تحقيق نتائج إقتصادية مرضية وتراجع إحتكار الدولة الشمولية والإنخراط في المنظومة الإقتصادية العالمية (العموص، 2005، صفحة 722) وبالرغم من كل هذا لم تستطع الدولة أن تبلغ مرادها في التنمية بسبب سوء تسيير الثروة واتساع الفجوة بين المدينة والريف وارتفاع معدلات الفقر (فوكة، 2021، صفحة 313)، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تركيز الأنشطة والموارد في إقليم معين دون غيره، مما يخلق حالة اللاتوازن بين جميع المناطق(كالولايات–المحافظات–الأقاليم)، بالتالي تعجز الدولة عن تحقيق توازن إقتصادي بين كل أقاليم الدولة (عاشور، صفحة 205)، وهو مانراه على المستوى الجغرافي في تونس والمغرب إذ أن إنحصار الإستثمارات في مناطق المطلة على

الشريط ساحلي ومناطق داخلية معزولة ومهمشة، ولد أو نتج عنها سياسة اللاعدل في التوزيع، ووجود تفاوتات إجتماعية خلق صراع طبقي في الريف، وتسلط الجهاز البيروقراطي (عبد الدين، 2021، صفحة 147).

عند تتبعنا للتركيب الهيكلي في كل من تونس والمغرب نجده ينعكس على طبيعة ونوعية النظام الإقتصادي الذي توجهت إليه الدولة، وعندما نكون أمام نظام إقتصادي ذو التوجه الإشتراكي فإننا نكون أمام حكومة منظماتها معقدة الهياكل والأبنية إلى جانب تركز القرارات الإقتصادية في يدها، وهو ما سيجعل من أداء منظمات الإدارة العامة معقد وكبير (حسن، صفحة 82)، وفي الأنظمة العربية ذات التوجه الاشتراكي توسع دور الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال توسيع حدود الملكية العامة لضمان السيطرة على الموارد المحدودة وتعبئتها لخدمة التنمية (سليمان و وآخرون، 1998، صفحة 124)، إلا أنها سرعان ما تعرضت هذه الدول خلال تجربة الإصلاحات الاقتصادية لظاهرة ما وهو ما عرقل جهود الإصلاحات أطلق عليها بالدولة الهشة إقتصاديا **Soft– State** (بوحفص، صفحة 11).

في هذه الحالة بعد تتبعنا للتركيب الهيكلي الإقتصادي لهذه الدول، وما إستنتجناه أنه سينجر عنه مستوى إقتصادي هش ومنخفض، مما يصعب على حكومات هذه الدول السير في عجلة التنمية وتصبح التنمية عبئ يثقل كاهل الحكومات ويتضح جليا في زيادة من سياسات الإنفاق على الخدمات العامة، وإنخفاض القدرة على التمويل، وعدم تحكمها في التخفيف من حدة التخلف.

2.3 نمط توزيع الثروة والدخل:

إذا كان نمط توزيع الدخل في حالة تفاوت كبير في نمط توزيع الثروة الدخل، فإن هذا الوضع يخلق مشاكل أمام عمل الحكومة من خلال تقديم خدمات أكير للطبقات الفقيرة وتحسين من مستواهم المعيشي الذي يحتاج أكثر إلى موارد أكبر (شريف، صفحة 305)،

وتزداد مشكلات الحكومة عندما يزداد التفاوت الإقتصادي والطبقي وتعجز عن ضبط الخدمات، مما يولد سياسة اللإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي لعجز الجهاز الحكومي عن إدارة الوضع (عاشور، صفحة 211)، وبسبب السياسات التنموية التي سلكتها حكومات الدول المغاربية (المغرب–تونس) مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي (مصطفي، صفحة 66) ، وهو ما شهده الإقتصاد المغربي خلال فترة 1983–1992 نمواً بمعدل سنوي 3.1 % وذلك راجع لعدم إستقرار الإنتاج، خصوصاً الزراعي 3.3 % (الشابي، 2016، صفحة 68)، ليبلغ النمو المحقق من 1 %الى 6.2 %خلال 1999–2008 بسبب تطبيق المغرب لخطة خماسية لتحسين ونمو الإقتصاد (بوحفص، صفحة 13) ، وتشير تقديرات البنك المركزي بتراجع النمو الإقتصادي للبلاد إلى 2.7% خلال 2019، ليصعد مجددًا إلى 3.9% في 2020 (عبد الرحمن عاطف ، 2019)، وبحسب دراسات البنك الدولي فإن النمو الإجمالي للناتج المحلي سجل انتعاشا قويا قدرب 7.4 %في 2021 بعد أن إنكمش بنسبة 6.3% في 2020، وبحسب توقعات البنك الدولي للإقتصاد المغربي سيشهد تباطئ في معدل النمو 1.1 %في هذه السنة (الدولي ا.، بلا تاريخ) ، ومع إرتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة في سنة 2021 قدر بـ 198.9 مليار درهم (المغربية، 2022، صفحة 4)، وبلغ الدين العمومي الخارجي حسب تقرير إحصائي لوزارة الإقتصاد والمالية المغربية، بحوالي 374 مليار درهم أي أزيد من 41 مليار دولار بأواخر 2021 نظرا لما يعاني منه الإقتصاد المغربي من هشاشة كبيرة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)، وبخصوص معدل التضخم فقد قدر في 2016 بـ3% (الشابي، صفحة 73)2016 ، وقد إستقر التضخم من 2018 إلى غاية 2021 مابين 1–3% إلا أن سنة 2022 شكلت حالة الإستثناء حيث إرتفع مستوى معدل التضخم 8 %وهي أعلى نسبة شهدها مستوى التضخم في المغرب (مؤشرات الاقتصاد المغربي، 2022)، ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قدرب1.60% ليصل سنة 2021 الى 6.10% (البنك الدولي، 2021).

أما بخصوص تونس فقد لجأت الحكومة في تنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية وكما أشرنا سالفا، فقد برزت على النشاط الإقتصادي آثار الإنكماش العالمي خلال 2008

(مبارك، 2015، صفحة 8) ، وقد نجحت في بلوغ متوسط معدل نمو إقتصادي وصل لحوالي 5% خلال العقد الماضي متجاوزة بلدان شمال إفريقيا وبلدان أخرى ذات الدخل المتوسط (كلاع، 2014، صفحة 153)، وبلغت مراتب متقدمة من حيث بعض المؤشرات الإقتصادية قبل حدوث الإنتفاضة (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 43) ، ولم تلبث في هذا التقدم بعد الثورة بحيث تراجع النمو الاقتصادي ونتج عنه زيادة حادة في الإنفاق العام بما في ذلك الأجور (فوكة، صفحة 313)، فقد تراجع معدل النمو في تونس إلى نسبة 2%، في2013 (كلاع، صفحة 161) ، وأصبح الدين العام غير مستدام لثلاثة أعوام متتالية(2014–2016)، وبلغ معدل التضخم 5% سنة 2016، وإنخفاض قيمة الدينار بنسبة 18 % (الشابي، صفحة 101)، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا لإحصائيات الرسمية للبنك الدولي كأدنى مستوى قياسي له في سنة 2020 بحيث بلغ سنة 2021 بـ 3.3%)البنك الدولي(**n.d** .، وقد بلغ الإنكماش الحاد لـ2020 بـ9.2% وهو ادنى مستوى يسجله النمو منذ إستقلال الدولة (الجمهورية التونسية، 2022)، كما أظهرت النتائج الأولية للحسابات القومية أن النشاط الإقتصادي قد سجل نموا في حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 2.8 % خلال الثلاثي الثاني 2022 (تونس، 2022).

ومن حيث نمو نصيب الفرد التونسي بحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2019 بملغ مالي قدر بـ8255 د.ت (البنك الدولي، 2021) وهي أعلى نسبة سجلت، ليشهد تراجع هذا النمو في سنة 2021 إلى 7628 د.ت ،وقد إرتفع الدين الخارجي في سنة 2019بـ 72.51 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 78 %مسجلة في سنة (الجمهورية التونسية، التقرير حول الدين العمومي، 2020، صفحة 7)2018 ، كما بلغ نسبة الدين العمومي لسنة 2020 بـ89417.9 م.د بنسبة79.05 % (الجمهورية التونسية، صفحة 5).

وبخصوص التخضم، فقد عرفت سنة 2019 بداية مسار تدريجي معاكس للتخضم، حيث أنّه في المعدل تم تسجيل نسبة تخضم قدرها 6.7 % مقابل 7.3 % لسنة 2018 ويعود تراجع التخضم إلى تحسن سعر صرف الدينار (الجمهورية التونسية، صفحة 15)،

أما بخصوص سنة 2022 فقد بلغ التضخم بنسبة 8.6% (الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، 2021) ، بعد أن كان منخفضا إلى 5 % سنة 2021هو مرشح في الإرتفاع لنسبة 9% في أواخر هذه السنة، وبحسب البنك الدولي فإنه يتوقع بحلول سنة2023 سينخفض التضخم إلى5%)البنك الدولي(**n.d.** , .ولعلى القاسم المشترك (المغرب–تونس معاناتهما من التخلف الإقتصادي يعود بالإعتماد على واردات السياحة (سيدهم، 2014، صفحة 146) ، إذ سجل القطاع السياحي في تونس خسائر فادحة بسبب مخلفات الجائحة ما أدى إلى تراجع العائدات السياحية ب64% مقارنة بسنة 2019 إذ لم تسجل سوى 2000 مليون دينارفي نهاية (الجمهورية التونسية، صفحة 9)2020 ، وهو ما شكل أهم التحديات للحكومة التونسية كون مداخيل هذ القطاع يمثل شريانا رئيسيا للإقتصاد التونسي إلى جانب تراجع في الإستثمارات الأجنبية (كلاع، صفحة 154) ، كما تساهم الايرادات السياحية في المغرب بمداخيل معتبرة قدرت ب 23.32 % خلال سنة 2015 (خلوط و عيسى، 2017، صفحة 48)، وقد بلغ قطاع السياحة سنة 2016 بحصيلة إيجابية بحيث قدر عدد السياح غير المقيمين 10.33 مليون سائح، أي ارتفاع نسبته 1.5% (شيكر و خلادي، 2021، صفحة 18) ، كما بلغت نسبة المساهمة المباشرة في الناتج الداخلي الخام 8.5% في سنة 2017)لفايدة **&**بوعروج, 2019(، عندما يكون دخل الأفراد متدني، فإن الدولة تكون عاجزة عن جباية الضرائب، ولا تستطيع أن توفر خدمات أفضل لمواطنيها، وبيئتها طاردة لوجود وعمل الأكفاء لضعف وتدني الرواتب في الوظائف الحكومية (حسن، صفحة 86) ، إلى جانب إرتفاع نسبة البطالة وذلك راجع تقنيات حديثة، مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة المعتمدة على التقانة والتكنلوجية في مجال الأنشطة الاقتصادية (دخيل، 2014، صفحة 12) ومن بين أسباب البطالة في المغرب، غلق المؤسسات وتخفيض العمالة (مصطفي، صفحة 89)، أما معدلات البطالة فكانت مرتفعة بنسب كبيرة منذ سنة 1992 قدرت بـ 16% (خليلي و بريقل، 2014، صفحة 12)، وفي تطور البطالة في صفوف الخريجين والشباب بلغت مستويات غير مسبوقة حيث بلغت في حدود 9.7 % في 2015 (الشابي، صفحة 74)، بلغ معدل البطالة بالمناطق الحضرية بالمغرب ارتفاعا سنة 2021، ليقارب 17 بعدما

ازداد عدد العاطلين عن العمل ب 120 ألف شخص (المغربية، 2020)، وتصل نسبة البطالة حاليا لسنة 2022 إلى 11.2%، ما يعادل1387.00 الف عاطل عن العمل، وبلغت نسبة بطالة الشباب إلى 30.2% في حين بلغ إجمالي القوى العاملة10697.00 ألف موظف وبلغ معدل العمالة من نفس السنة 40.20% (مؤشرات الاقتصاد المغربي).

وهو نفس الأمر الذي ينطبق على وضع البطالة في تونس، بالرغم من وجود زيادة معتبرة في عدد المناصب سنويا إلا انها لا تلبي الطلب والفئة الكبرى العاطلة عن العمل هي الشباب (مصطفي، صفحة 92) ،لتشهد البطالة إرتفاع كبير بين المتخرجين سنة 2010 بـ 23% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 133)، بعد ان كانت نسبة البطالة قبل الثورة سنة 2009 بلغت 14 % (فوكة، صفحة 323)،أما بعدها بلغت 15,3 % ب2017 ولا تزال مرتفعة لاسيما في صفوف الشباب والمناطق الداخلية ، لتشهد ارتفاع كبير جدا في سنة 2020 و2021 في صفوف الشباب بين (24-15 سنة) إلى 40.8%، ثم تراجعت بفارق نقطتين خلال الثلاثي الثاني من هذا العام 2022 ب37.2% (إحصائيات تونس،، 2022)، وفيما يتعلق بالتوظيف فإن عدد الموظفين لسنة2022 بلغ 3454.4 الفا في الثلاثي الثاني بعد ان كان عددهم سنة 2021 بـ3378.9 (إحصائيات تونس،)، كما أن معدل الراتب الشهري للموظف التونسي المرتفع بـ17.500 دينار أما الراتب المتوسط قدر ب3.910 دينار في حين قدر الراتب المنخفض بـ990 دينار (سلم الرواتب والأجور في تونس 2022 ، 2022)أما أدنى الأجور في تونس يقدر بـ16.50 د.ت لليوم (المؤشرات الاقتصادية، 2022)، ومن حيث معدل الضريبة على الدخل الشخصي بالنسبة للفرد المغربي فقد بلغت نسبة38 % منذ سنة2012 الى غاية 2022 انخفضت الى 37.8%، أما بالنسبة لتونس فمنذ سنة 2012 الى غاية اليوم2022 بقيت مستقرة بنسبة 35%)البنك الدولي(**n.d.** ,.

4. العوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة على أداء الإدارة العامة في المغرب وتونس:

في الواقع يصعب قياس المؤشرات المتعلقة بالبيئة الإجتماعية والثقافية والتي تتحدد في كل مجتمع تتواجد وتختلف آثارها في كل دولة، وهو ما سنحاول التطرق اليه من خلال مؤشرات العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على أداء الإدارة العامة، وفق ثلاث مؤشرا ألا وهي البناء الإجتماعي، ومستوى التعليم والصحة، ومؤشر الفساد.

1.4 من حيث التركيب الهيكلي الإجتماعي:

يؤثر البناء الإجتماعي في مجتمع ما على العلاقات التي تربط الجهاز الحكومي بمنظمات الإدارة العامة (عاشور، صفحة 257)، «إذ تظهر السمات الإجتماعية التي تميز المجتمع العربي عن غيره نظرا لطبيعة تكوينه... ويظهر هذا التنوع في البيئة والأقاليم والثروات الباطنية والامكانيات المادية والبشرية، وحتى من خلال التنظيمات الإجتماعية والاقتصادية وأساليب ومستويات المعيشة، والتكوينات والإنتمائات الطبقية والطائفية والاثنية، والنظم السائدة والثقافة والمشاكل المشتركة» (عبد الله فؤاد، 1997، صفحة 151)، وتتأثر مستويات المعيشة بحالة الفقر وتدني مستوى الدخل الفردي وضعف الناتج المحلي كما تطرقنا في النمو الاقتصادي، ومن ثم تنعكس على مستويات أخرى كالتعليم والصحة...(بعيطيش، 2019، صفحة 686)، إلى جانب وجود خصائص مشتركة تتشابه جميع البلدان العربية في مجالات كالتعليم والتربية والصحة والإسكان والإستخدام وغيره من المشاكل المشتركة (براهيمي، صفحة 36)، إلى جانب خاصية مشتركة وهي التخلف... فمن الناحية الإجتماعية تظهر ملامح التخلف في إنتشار الأمية وتضخم الفجوة بين الريف والحضر (علي الدين و مسعد، 2002، صفحة 19)، إذ تعيش الشريحة الأكبر من السكان أوضاعا إجتماعية ضاغطة،...وعلى المستوى الإجتماعي تظهر من خلال علاقة الفرد بالدولة والمجتمع الذي ينتمي إليه، فالفرد دائما في حالة مستمرة من الشعور بعدم التقدير والإقصاء والتهميش (دخيل، صفحة 105)، وحالة ضعف الشعور الذي يعيشه إزاء الإنتماء للوطن (صفحة 122) ، وفي خضم هذه المنطلقات كل الدول العربية دون إستثناء عرفت تحسنا ولو نسبيا في حالة ما إعتمدنا على الصورة النمطية التقليدية لمؤشرات التنمية

البشرية، مثل(نصيب الفرد، ومعدل الأمية، والبطالة، وعدد السكان،...الخ،) غير أن هذه المؤشرات الوسطية كثيرا ما تكون مغلوطة وذلك راجع إلى توزيع الثروة بين فئات وطبقات المجتمع بحسب إنتمائه، فالواقع يؤكد تجاوز هذا الوضع ليشمل مؤشرات أخرى(كمؤشر حقوق الانسان، والممارسة الديمقراطية وحق المشاركة ووضع المرأة والطفولة وتكافؤ الفرص والأمن الشخصي، والبيئة النظيفة ...إلخ)، وهي مؤشرات جد متراجعة في جميع الدول العربية (رمزي، 1995، صفحة 205)، إلى جانب تفشي مشكلات إدارية وسياسية تنحصر في غياب الحرية والعدالة والمساوة نتيجة للحكم الغير ديمقراطي... (دخيل، صفحة 121)، وعند تصنيفنا للتعددية الإجتماعية في كل من المغرب وتونس، نجد تونس تتمتع بقدر كبير من التجانس كما لا تتجاوز نسبة الأقليات فيها أكثر من 15%، من إجمالي السكان أمّا المغرب تتمتع بقدر متوسط من التجانس بحيث تتراوح نسبة الأقليات فيها مابين 25/15 %من إجمالي السكان (رمزي، صفحة 242) ، ومن حيث موقع الطبقة الوسطى في المغرب فهي تعاني من الإنكماش ولا يزال المغرب يحتفظ بفاعلية شبكة ضمان الإجتماعي لتجنب إنفجار الأوضاع الإجتماعية وإمتصاص الغضب الشعبي (بدوي، 2013، صفحة 37) ، ومع تراجع في الإستثمارات الإجتماعية وأسعار المواد الأساسية وإلغاء الدعم بسبب التعديل الهيكلي والإقتصادي للدولة نتج عنها شيوع الفقر وتدهور الظروف المعيشية للطبقات الدنيا والوسطى، وتمتع الطبقة الرأسمالية بالإمتيازات كالحصول على مناصب كبرى في الإدارة والقطاع العمومي (عبد الله فؤاد، 2001، صفحة 125) ، كما تتحدد الهوة بين المناطق الريفية والحضرية في تونس بحيث نجد أن الشريحة الأكبر للطبقة الوسطى تتمركز في المناطق الحضرية وتصل نسبتها إلى 57.8 % (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2014، صفحة 40)، وحتى نعي كم أصبح الهيكل الطبقي الجديد في تونس ينذر بعدم الإستقرار الإجتماعي يجدر أن نذكر بأنّه لا يعتبر بشكله الحالي شرعيا في أعين المهمشين وفئات الطبقة الوسطى...كون المجتمع إعتاد على أشكال الدعم المختلفة سواء في الإستهلاك وبرامج المساعدة (محمود ع.، 1982، صفحة 72) ، ومع سيادة النمط الريفي و إعتماد الدولة على إستيراد الموارد من الخارج ما

جعل دورها يقتصر في إعادة التوزيع وإهمالها في فرض وتحصيل الضرائب والإنتاجية (بوجردة، 2021، صفحة 414)، إلى جانب النزوح الريفي من خلال الهجرة نحوى المدينة خلفت بذلك إكتضاض السكان في المدن (براهيمي، صفحة 36)، بالتالي فالبنية الطبقية هنا بنية هرمية تتضح في توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في توزيع الثروة بدون مساواة بين الشعب فتجد معظمهم يعانون الفقر وإنتمائهم للطبقة الفقيرة وإنحصار الثروة والنفوذ والمكانة الإجتماعية في فئة قليلة من الشعب (عبد الله فؤاد، صفحة 67) ، إن حالة الظلم الإجتماعي في غياب المساواة و التوزيع الغير عادل للثروة كانت من ضمن العوامل المسببة في إندلاع الثورة التونسية (فوكة، صفحة 313) ، كذلك عامل مهم كحالة إنعدام المحسوبية وغياب شبه تام للتنمية وأقرب مثال على ذلك تدهور مستويات المؤشرات الاجتماعية ك تفشي الفقر ورداءة مستوى البنية التحتية وإنخفاض مستوى التعليم وغياب كلي للصناعة والسياحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 133) ، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على المغرب خاصة من حيث إنتشار الفقر والبطالة وإنخفاض في مستوى التعليم والصحة إلى جانب تذبذب في أسواق العمل كتقلص فرص الهجرة نحوى اوروبا (مصطفي، صفحة 91).

2.4 من حيث مستوى الثقافي والتعليمي:

كثيرا ما يشكل مستوى الثقافي وخاصة البناء التعليمي لمجتمع ما عاملاً رئيسياً ومهما في التأثير على أداء الجهاز الحكومي، من خلال قياس القوى العاملة، فهيكل التعليم عندما يكون هنالك تفاوت في طبيعة الهيكل التعليمي من حيث شيوع الأمية ، وطبيعة الهرم التعليمي، وهو ما يحدث ويتفشى في المجتمعات الأقل تقدما ترتفع نسبة الأمية بين السكان، بالتالي يشكل تحدي بالغ الخطورة على أجهزة الحكومة في التعاطي مع شعوبها ومن جهة أخرى يعرقل من أدائها (عاشور، الصفحات 265–266).

إن حالة إنخفاض مستوى الوعي الثقافي والتعليمي يؤثر على الإدارة العامة، إذ يكمن في الصعوبات التي تواجهها في التطوير والتحديث المرتبط بالمستوى التعليمي

والثقافي (حسن، صفحة 85)، إلى جانب العوامل المؤثرة على الممارسات الإدارية للإدارة العامة مثل الأعراف الديمقراطية (الحميري، صفحة 117)، كما لا ننسى عامل مهم وهو النموذج السائد في إمتداد الثقافة السياسية التي خلفها الإستعمار الفرنسي خصوصا دول المغرب العربي(المغرب–تونس)،خلفت نخبا سياسية تدين بالولاء للغة والثقافة الفرنسية، وكان لهذه النخب تأثير بليغ على المجال التعليم واللغة كونها تتواجد بمناصب في صناعة القرار السياسي والإقتصادي وبالأخص الثقافي (دخيل، صفحة 102)، لقد عملت سياسة المستعمر على تهييئ رجال من الأجهزة السياسية والإقتصادية بالتالي تضمن مواصلة فرض سيطرتها على هذه الدول (تونس–المغرب) (براهيمي، صفحة 32) ، ولم يقف الأمر هنا فلقد إمتدت آثار الإستعمار مخلفا وراءه قوانين بقي آثارها ساري المفعول في الأجهزة الإدارية للدولة كتفضيل قطاع وإضعاف قطاع على آخر ،إلى جانب إمتددا التأثير الثقافي لهذه المجتمعات ويظهر تاثيرها من خلال صور عديدة كلغة المستعمر كما أشرنا سابقا إضافة إلى الدراسات الجامعية والتوجهات العلمية كذلك السياحة والطبابة وحتى في الإستثمارات والتجارة (الحميري، 2012، صفحة 115) ، لذلك فإن السياسية التعليمية التي طبقها المستعمر على الشعوب المستعمرة لم يكن الهدف منها رفع المستوى الثقافي والتعليمي بل على العكس كانت في إطار تكوين موظفين وتخريجهم للعمل في الإدارات الإستعمارية لخدمة مصالحها (سعد الدين و وآخرون، 2002، صفحة 358)، والدليل على ذلك نجد أن أغلبية أبناء الشعب المغربي في فترة الحماية الفرنسية معظمهم بدون تعليم إلا فئة جد قليلة جدا والسبب يرجع إلى مقاطعة الشعب المغربي للمدارس التي أنشأتها فرنسا بالمغرب (الجابري، 1989، صفحة 25)، أما الوضع في تونس فكان مغاير كونها ورثت من الإستعمار الفرنسي ثقافة مزدوجة إلى جانب هيمنة اللغة الفرنسية خلفت هذه الثقافة تنوع في المدارس إلى جانب إشكالية نخبوية التعليم العصري والذي إقتصر إلا على الطبقة الأرستقراطية المدينة وأبناء الموظفين، في حين أن التعليم العربي الإسلامي التقليدي– الزيتونة– فقد خصص لأبناء القرى والأرياف (الجابري، صفحة 82) ،كما يجب الأخذ في الحسبان التداخل الحاصل بين الجوانب الثقافية المتشابكة ببعضها ويظهر اثرها على أداء

الإدارة العامة كون ثقافة المجتمعات يشكل نمط خاص في المنظمة الإدارية (الحميري، صفحة 114).

إلى جانب أثر هذه الثقافات نلاحظ أن النظم الوطنية (المغرب–تونس) ورثت جهاز إداري ذو محتوى ثقافي معرقل ومثبط لعملية التنمية كونه بقي جهازهما الإداري متمسكا بالثقافة التي ورثها على المستعمر وهي تحصيل وجباية الضرائب وتحقيق الأمن (طاشمة، 2011، صفحة 112)، وبخصوص المستوى الإجتماعي من حيث مؤشر الت (النجار و وآخرون، 2005)عليم نجد أن الأمية مرتفع جدا مما يترتب عليه نتائج إجتماعية وسياسية، فضلا عن سياسة التعليم المعتمدة من طرف هذه النظم والتي تركز دائما على الأسلوب التقليدي بما يعرف بالتلقين، إلى جانب عدم تخصيص ميزانية كبيرة في البحث العلمي مقارنة بقطاعات أخرى ما يجعل تطور الجامعات والبحث العلمي ضئيل جدا إن لم يكن في تدهور (سيدهم، صفحة 146) ، ومن جانب كفاءة التعليم فهو في تردي دائم بسبب آلية التلقين المعتمدة ومن جهة أخرى سبب ترديه يعود إلى إهمال الحكومات لهذا القطاع بحيث يبلغ مستوى الإنفاق العالم العربي على الأبحاث العلمية ما يعادل بالمقابل إنفاق جامعة هارفرد الأمريكية بملغ يقدر مليارا وسبعامئة مليون دولار سنويا (دخيل، صفحة 114) ،

زد عليه سياسة التوزيع الغير عادل للتعليم بحيث يظهر التمايز بين الفئات الميسورة والفئات الفقيرة كون الأولى لها حظوظ أوفر في التعليم كذلك من ناحية توفير خدمات تعليمية للمدينة على حساب الريف، كون هذا الأخير حظوظه في فرص التعليم أقل بكثير على المدينة لعدم توافر المرافق التعليمية والتثقيفية في الريف وإقتصار تواجدها على المدينة (طاشمة، صفحة 147)، وبحسب التقارير التي تعدها الأمم المتحدة حول مؤشر التنمية الإنسانية للدول العربية لسنة2016، فقد اشار التقرير على أن المغرب وتونس في العقود الماضية منذ سنة 2010 تقريبا سجلت تقدما بارزا نوعا ما مقارنة بالدول العربية الاخرى من حيث معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إلى جانب ارتفاع مستويات للتعليم الثانوي

والعالي زاد ثلاثة اضعاف أما الإلتحاق بالتعليم العالي كان ارتفاعا متواضعا في سنة2008 بنسبة 23.7% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 25)،وإلى جانب هذا كله فإن هذه الدول تفتقر لما يسمى بالتطور التكنولوجي مما يصعب عليها تقديم مستوى أفضل للخدمات لمواطنيها كالجانب التعليمي الذي ينحرم الغالبية الكبرى منه (سعد الدين و وآخرون، صفحة 358) ، كذلك من ناحية أخرى لم يقتصر الأمر على مستوى التكنولوجيا بقدر أن هذه الدول تعاني من التبعية للغرب في نقل التكنولوجيا الغربية للدول الصناعية التي تتحكم في إنتاج التكنولوجيا ولها النصيب الأكبر في ذلك إلى جانب عدم مقدرتها على المفاضلة بين نوع التكنولوجيا الذي يلائم ظروفها بسبب غياب عامل الخبرة، وكذلك بسبب احتكار الدول المصدرة للتكنولوجيا على المستجدات الإنتاج ، ويعتبر عامل الأمية هو الآخر من بين أهم المعوقات التنمية خاصة في تكريس الفجوة المعلوماتية والتكنولوجية بل زيادتها بين الدول العربية. (علي الدين و مسعد، 2002، الصفحات 25-237).

بالرغم من المؤشرات الدالة على رقي وتطور المستوى التعليمي في كل من تونس والمغرب وبحسب الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة في إطار تحقيق أهداف أجندات التنمية المستدامة لعام2030 إلى جانب الإستطلاع الذي يجريه الباروميتر العربي كل مرة فهي بعيدة كل البعد عن تحقيق مكاسب التقدم والمضي بقطاع التعليم، كون اكبر تحديات التي خلفتها جائحة كورونا هي تعطيل التعليم ومن جهة اخرى المساس بجودة وأداء النظام التعليمي ككل (الأمم المتحدة، 2022، الصفحات 30-35) ، وعند تتبع الإصلاحات التي طبقها المغرب حققت نجاحا ضئيلاً ومتأخرا مثل مؤشر نسبة التسجيل في المستوى التعليم الإبتدائي مقارنة بتونس التي حققت نسبة 100% بفارق زمني يفوق 35 سنة بالتالي فان كثرة الاصلاحات والتشريعات الادارية والقانونية الخاصة التعليمية تخلق لنا بيئة غير مستقرة وغير واضحة المخرجات. (اوراز، 2017، صفحة 3)

3.4 من حيث مؤشرات الفساد:

يمكن تحديد مشاكل الجهاز الإداري (الحكومي)، في حالة العجز الذي يظهر على أعمال الحكومة وخاصة في توفير الموارد والعائدات للأفراد والعاملين، وخاصة في المجتمعات الفقيرة المتخلفة،...بالتالي تظهر ظواهر واضحة كأزمة الفساد التي تتوغل في الجهاز الحكومي، وإنتشار ظاهرة الرشوة، وغستغلال الوظيفة العامة والمتاجرة بها، والإختلاس وغيرها من مظاهر الفساد البيروقراطي التي تعاني منها حكومات هذه الدول (عاشور، صفحة 209)، لقد أشار ريجز عن التنظيمات الإجتماعية السائدة في المجتمع، فمن حيث طبيعة تنظيم المجتمع يمكن أن نحدد السلوك القائم والطاغي في التنظيمات كوجود مجتمعات يغلب عليها التنظيمات الأولية(العائلة، القبيلة، العشيرة) (عاشور، صفحة 257)، «وهو ما يجعل من أداء المنظمات العامة وأجهزتها تتأثر بوجود العلاقات القبلية والعائلية، جاعلا من الوظائف تكون على أساس درجة القرابة والعوامل الشخصية وليس على الكفاءة والجدارة والموضوعية والمعايير المحايدة، ....، ويؤدي لإنتشار المحسوبية والمحاباة، خاصة في ظل وجود مجتمع طبقي ...، والذي يمنح فئات ما مميزات معينة لا تمنح لآخرين» (حسن، صفحة 84) .ولذلك فإن حالة التفاوت الطبقي المتواجدة في هذه المجتمعات تأثر على نظم التعيين والترقية وقد يعود السبب إلى دور القيادات الإدارية وكيفية تجاوبها مع الأهداف العامة، وهو ما نراه عندما تنحصرالمراكز القيادية لفئة معينة في المجتمع كالطبقة البرجوازية، يصبح الجهاز الإداري يخدم مصالح فئة دون غيرها، إلى جانب تفشي الأنماط السلوكية وإقحامها في العمل الإداري كالمحاباة والواسطة سواء بدوافع عشائرية أو حزبية أو طائفية (دخيل، صفحة 127)، ومن جهة أخرى في ظل الإنجاز الاقتصادي المتعثر فإن الدولة في المغرب وتونس حملت على عاتقها تحقيق العدالة الاجتماعية في المقابل طغى الفساد وسوء الإدارة إلى السطح وتعطلت مسارات التنمية وكانت أصابع الإتهام تتجه صوب مديري القطاع العام من إيداريين وحتى النخب الإقتصادية (الهرماسي، 1992، صفحة 153)، وبطبيعة الحال نتج عن هذا الوضع تفشتي ظواهرالفساد الإداري كالمحسوبية والرشوة التي إمتد أثرها إلى الجهاز الإداري لينعكس حتى في القرارات التي تتخذها الإدارة العامة (حسن، صفحة 84)، بحيث يرتبط وجود مظاهر الفساد كالرشوة بالأوضاع المزرية والمتفشية داخل المجتمع كالتدهور الذي يمس مستوى

المعيشة وتفشي البطالة، بالتالي خلق بيئة تتماشى ومساعدة على إستفحال إستغلال النفوذ وتفشي ظاهرة الرشوة (الحميري، 2012، صفحة 158)، زد عليه إستفحال بما يعرف البيروباثولوجي **Bureaupathology**وهو ما يعرف بأمراض إدارية تنبثق من داخل المنظمات الإدارية تتعلق بالجهاز الحكومي (درويش و تكلا، الصفحات 45-46).

إضافة إلى تغول الجهاز البيروقراطي للإدارة العامة يقابله تواصل العجز في الميزانية وإرتفاع المديونية وتراجع في الإنتاجية (دخيل، صفحة 113) . ومما لا شك فيه أن الفساد ما هو إلا نتاج لمخرجات النظم الاستبدادية التي تفتقر إلى توافر قيم المسائلة والشفافية والنزاهة وسيادة القانون، ما يجعل الفساد يترعرع في بيروقراطية التنظيم الإداري (فوكة، 2021، صفحة 28)، أما بنية المؤسسات السياسية والإدارية فإنها تعانيمن الهشاشة، و ضعف في نظم المحاسبة والمسائلة (دخيل، صفحة 112) ، وهو ما تقره معطيات التقارير الصادرة عن "منظمة الشفافية الدولية" ففي تقرير لها لسنة 2019 وما لوحظ أنه بالرغم من أن دول شمال إفريقيا تسعى في محاربة الفساد غلا أن جهودها كثيرا ما تتعثر ولا تحرز خطوات متقدمة في سبيل التقليل من نسبة الفساد(فوكة، صفحة 313).

5. خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة قدر المستطاع الإلمام بالبيئية الإقتصادية والإجتماعية الثقافية في دولة المغرب وتونس وكذا من خلال إلقاء الضوء على المدخل الايكولوجي والتطرق إلى اهم العوامل التي تؤثر وتتأثر بالإدارة العامة، وهي كلها تشكل تشابكا للنظام الشامل متعدد الانظمة الفرعية تتداخل وتتشابك وتأثر في بعضها البعض ، من تم يمكن أن نستخلص بأن الإدارة العامة في المجتمع المغربي والتونسي ماهي إلا إنعكاس لمستوى الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والعوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية ووالجغرافية..إلخ بالرغم من أننا تطرقنا في دراستنا للبيئتين الإقتصادية والثقافية الإجتماعية

والتي هي بدورها كذلك تؤثر على البيئة السياسية والذي يظهر جليا وينعكس على مستوى الإستقرار السياسي في الدولة، وحتى على مؤشر ايديلوجية الدولة وأداء جهازها الحكومي في السيطرة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بالتالي تدهور الوضع الإقتصادي كما حدث في المغرب وتونس وتراجع المستوى المعيشي جرى البلاد إلى وضع سياسي متأزم وما تمخض عنه من تجربة سياسية في تغير هرم السلطة وأقرب مثال على ذلك مخلفات الربيع العربي وسقوط نظام بن علي، إلى جانب الإصلاحات السياسية التي قام بها نظام الحكم المغربي خوفا من إمتداد الأزمة السياسية للمغرب ماهو إلا نتيجة توضح أن كل الأنظمة الفرعية وبمؤشراتها الثانوية ماهو إلا نظام واحد يؤثر ويتأثر بحسب الظروف وبحسب المعطيات وبحسب البيئة، كون نظام الإدارة العامة ماهو الا نتاج للظروف والعوامل البيئية التي نشأ فيها هذا الجهاز الإداري.

بالتالي الإجابة على إشكاليتنا من خلال إثبات صحة فرضيتنا أنه كلما كانت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية متدهورة كلما خلف أزمة سياسية وتراجع أداء الجهاز الحكومي الإداري، والعكس صحيح كلما إتسم الوضع الإقتصادي في الدولة بالتطور والتقدم فإنه ينعكس على مستوى المعيشي للأفراد ويحقق هدف الإستقرار السياسي للدولة وهو ما تعاني منه المجتمعات الدول النامية خلافا في كل من تونس والمغرب بحيث وجب العمل على الجانب الإقتصادي وتنمية القطاع الإقتصادي للدولة ،كون هذا القطاع يعتبر في نظرنا الهيكل الذي من خلاله يمكن أن يوازن بين البيئة الإجتماعية والبيئة السياسية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- ابراهيم الكتب سعد الدين، و وآخرون. (2002). *أزمة الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد السيد النجار، و وآخرون. (2005). *دولة الرفاهية الإجتماعية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد صقر عاشور. (1979). *الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن*. بيروت: دار النهضة العربية.

- احمد موسى بدوي. (2013). *تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-الرياشي سليمان ، و وآخرون. (1998). *دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-باسم الحميري. (2012). *التنمية الادارية الادوات والمعوقات*. عمان: دار حامد للنشر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016*. نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربي.

- بن عمراوي عبد الدين. (2021). أسس الشرعية السياسية واشكالية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية تونس-الجزائر-المغرب. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

-بومدين طاشمة. (2011). دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-ثناء عبد الله فؤاد. (1997). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

-ثناء عبد الله فؤاد. (2001). الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- زكي رمزي. (1995). أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على اوضاع التنمية البشرية. تأليف محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الحميد براهيمي. (1991). أبعاد الإندماج الإقتصادي العربي وإحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-عبد الفتاح العموص. (2005). نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية: تونس. تأليف أحمد سيد النجار وآخرون، بدولة الرفاهية الإجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بد الفضيل محمود. (1982). مشكلة التضخم في الإقتصاد العربي الجذور والمسببات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-عبد الكريم درويش، و ليلا تكلا.(1983).الإدارة العامة. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية.

- علي شريف. (بلا تاريخ). الإدارة العامة النظرية والتطبيق. بيروت: دار النهضة العربي.

- محمد العبد الله مصطفي. (1999). الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-محمد حسن دخيل. (2014). أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة. بيروت: دار ومكتبة البضائر للتوزيع.

-محمد عابد الجابري. (1989). التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

-محمد عبد الباقي الهرماسي. (1992). المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

-محمد فتحي محمود. (1975). الإدارة العامة المقارنة. السعودية: جامعة الملك سعود.

- منى رحمة. (2000). السياسات الزراعية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- هلال علي الدين، و نيفين مسعد. (2002). النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

2.المقالات والدوريات:

- احمد خليلي، و هاشمي بريقل. (2014). مداخلة حول واقع البطالة واثرها على الفرد والمجتمع"، جامعة المسيلة. ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. المسيلة: جامعة المسيلة.

- قاسم عمر ، و وبكادي مسعود. (أفريل, 2016). التكامل الإقتصادي بين دول المغرب. المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، 8.

- لياسين بوجردة. (2021). الحكم الراشد وتفعيل العدالة الإجتماعية في الوطن العربي. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 4(3).

-ايوب شيكر، و زليخة خلادي. (2021). واقع السياحة في المغرب وآليات تطويرها. مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية،، 02(02).

- حاكمي بوحفص. (2016). الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة نقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 7.

-خنيش سنوني. (15 01, 2009). المداخل المقارنة في دراسة الإدارة العامة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 2(2)، 290-270.

- سفيان فوكة. (2021). أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 13(1).

-سفيان فوكة. (2021). لاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة؛ بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية. مركز المجد للبحوث والدراسات.

-خيرية رضوان يحي. (ديسمبر, 2022). تطور المدخل البيئي واسهاماته في دراسات الادارة العامة المقارنة. مجلة الاثر للدراسات النفسية والتربوية، 03(5)، 109-100.

- نوسي خنيش. (11 06, 2012). الدراسات المقارنة في مجال الإدارة العامة: بين المفهوم والاتجاهات الصادرة (منظور بيئي – سياسي). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 5(11)، 237-217.

-شريفة كلاع. (2014). التحديات الاقتصادية وانعكاساتها على العملية الانتقالية في تونس. مسارات التجارب الديمقراطية في الاقطار المغاربية (الصفحات 153-164). الجزائر: جامعة الجزائر3

- عبد الله لفايدة، و لمياء بوعروج. (2019). "إستراتيجية التنمية السياحية في البلدان المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغربAltrenatives Manageriales Et economiques ., 1(1)، 121-. doi:https://doi.org/10.48374/IMIST.PRSM/ame-v1i1.1854138

-علي الشابي. (2016). الإقتصاد المغربي الواقع والآفاق"، المغرب العربي تعثر الإنتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حصيلة 2016-2017. دراسات: مركز ملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامي.

- عواطف خلوط، و نبوية عيسى. (2017). أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي(الجزائر،المغرب، تونس. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 15(1).

-فاتن مبارك. (1 06, 2015). التجربة التنموية في تونس الإشكالات والآفاق. دراسات في التنمية والمجتمع، 2(1)، 41-53.

-ليلى سيدهم. (2014). قراءة في أسباب التغير السياسي في المغرب العربي وتداعياته على الجزائر وتونس. مسارات التجارب الديمقراطية في الاقطار العربية (الصفحات 139-153). الجزائر: جامعة الجزائر3.

-محمد محمود عبد العال حسن. (ديسمبر, 2020). أثر المدخل الإيكلوجي والمقارن في دراسة الإدارة العامة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 28(2)، doi:10.21608/INP2020.16457376 .

-مختار بنهنية. (2008). إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- يوسف بعيطيش. (2019). تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1).

3.المواقع الإلكترونية:

- ابو زيد عبد الرحمن عاطف . (06 09, 2019). مسار التجربة التنموية في المغرب(الفترة منذ تولي محمد السادس1999وحتى2018) . (المركز العربي للبحوث والدراسات، المحرر) تاريخ الاسترداد 22 09, 2022، من http://www.acrseg.org

- احصائيات تونس. (09 08, 2022). النموالاقتصادي الثلاثي الثاني من سنة2022 . تم الاسترداد من www.ins.tn

-إحصائيات تونس،. (2022). مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثاني من سنة 2022 . تم الاسترداد من https://www.ins.tn

- الأمم المتحدة. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022. نيويورك: الكونغرس.

-البنك الدولي. (2021). تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org

-البنك الدولي. (بلا تاريخ). البنك الدولي في المغرب. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/overview

-البنك الدولي .(n.d.). .البنك الدولي في مؤشرات Retrieved from . WWW.WORLDBANK.ORG

-الجمهورية التونسية. (2020). التقرير حول الدين العمومي. تونس: وزارة المالية.

-الجمهورية التونسية. (2021). المعهد الوطني للإحصاء. تم الاسترداد من https://www.ins.tn

- الجمهورية التونسية. (2022). مشروع قانون المالية 2022، التقرير حول الدين العمومي. تونس: وزارة المالية.

- للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. (2014). الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير. الاسكوا: الامم المتحدة.

-المملكة المغربية. (2020). المغرب: المندوبية السامية للتخطيط المغرب.

-المملكة المغربية. (2022). مشروع قانون المالية لسنة2022، تقرير حول الدين العمومي. المغرب: وزارة الاقتصاد والمالية.

- المؤشرات الاقتصادية. (2022). تم الاسترداد من https://www.Trandingeconomics.com

- رشيد اوراز. (اكتوبر, 2017). سياسات التعليم في المغرب، هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة، (مبادرة الإصلاح العربي. المغرب. تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/340595195

- سلم الرواتب والأجور في تونس 2022 . (2022). تم الاسترداد من https://www.salaryexplorer.com

-صندوق النقد الدولي. (2018). *الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد.* البنك الدولي.

منظمة العمل الدولية. (2013). *نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجةو شاملة.* نيويورك: الأمم المتحدة.

مؤشرات الاقتصاد المغربي. (10 09, 2022). تم الاسترداد من https://ar.tradingeconomics.com/morocco/inflation-cpi

وكالة الأنباء الجزائرية. (30 12, 2021). ، المغرب: مليارات من القروض ..نظام المخزن يغرق المملكة في الديون والشعب يدفع الثمن،. الجزائر. تم الاسترداد من https://www.aps.dz